

من عدة دول ذات سيادة لا يجمع بينها الا معاهدة دولية تنص على التعاون لتحقيق غرض معين مشترك .

ان الدولة الفدرالية تسمح للولايات فيها ( التي قد تضم ، عند نشأتها ، مجموعات حضارية مختلفة ) برعاية بعض شؤونها الثقافية والتربوية والمالية ، ولكنها لا تسمح لها مطلقا بان يكون لها جيش مستقل ، واسلوب خاص في تطبيق الحرية ، وطريقة خاصة في تحقيق العدالة الاجتماعية ، واستقلال تام في رعاية علاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج . ان العلاقات مع الخارج ، سياسية كانت ام ثقافية ، تبقى ، في الدولة الفدرالية ، من اختصاص الحكومة المركزية . ولهذا فان مطلب الجبهة باطلاق حرية المجموعات الحضارية اللبنانية في اختيار علاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج ، ورعاية جميع شؤونها وفقا لخياراتها الخاصة ، يتجاوز حدود كل الانظمة والقوانين والاعراف التي تطبقها الدول الفدرالية .

وخيل الى البعض ، بعد اذاعة بيان « الخلوة » ، ان ما ورد فيه يمثل وجهة نظر « الصقور » في الجبهة ، وان هناك فئات او شخصيات مشاركة ترفض الالتزام بكل ما تضمنه البيان . غير ان مختلف التصريحات والمواقف التي ظهرت فيما بعد جاءت لتثبت العكس وتبرهن على وجود اجماع شامل على كل الافكار الواردة في البيان . وقد اتضح ذلك عندما سألت صحيفة « السفير » بعض النواب عن موقفهم من اللامركزية وتحديدهم لها ، فاعتبر السادة طوني فرنجية ، وامين الجميل ، والدكتور عبد الله الراسي ( والثلاثة من اعضاء الجبهة والمشاركين في خلوتها ) ان المقررات الصادرة عن الخلوة تتضمن الجواب عن السؤال (٣٨) .

ثالثا - واذ ما تساءلنا ، بعد استعراضنا لموقف اليمين من اللامركزية ، عن مواقف الاطراف الاخرى ، فماذا نجد ؟

ليس هناك ، في الواقع ، مقابل اليمين اللبناني الموحد والمجسد بالجبهة اللبنانية ، يسار او كتلة آخر موحد يمثل بقية اللبنانيين . غير ان ذلك لم يمنع مختلف الاحزاب والجمعيات والشخصيات من الادلاء برأيها حول موضوع الساعة . ونستطيع ان نؤكد ، دون خطأ او شطط ، ان غالبيتها العظمى قد أدركت اخطار اللامركزية السياسية فرفضتها ، واستوعبت معنى اللامركزية الادارية والحاجة اليها فرحبت بها .

وليس بمقدورنا سرد كل ما صدر عن الاطراف الاخرى من تصريحات . انها كثيرة ومتشابهة . ويمكننا ، لاسباب لا تغرب عن فطنة اللبيب ، ان نستشهد بآراء بعض الشخصيات .

١ - قال الرئيس رشيد كرامي لوفد من المحررين : « . . . انني مع اللامركزية